ولا يزال العدوان الإسرائيلي مستمراً !

أ.د. علي السلمي

برغم توقف إطلاق النار من القوات الإسرائيلية المعتدية على شعب غزة المسالم، وبرغم ارتياح العرب إلى هذه النتيجة التي رفعت عن كاهلهم أعباء البحث عن حل لوقف إطلاق النار وهم عاجزون تماماً، فإن قرار إسرائيل وقف العدوان وسحب قواتها من غزة لا يجب أبداً أن يؤخذ على أنه انتهاء للعدوان وعودة الأمور إلى ما كانت عليه. لا يمكن أن يهنأ العرب بهذا القرار الإسرائيلي فإنه مجرد خطوة مرسومة على طريق تمكين إسرائيل من السيطرة الكاملة على مقدرات المنطقة جميعها وليس فقط غزة وأرض فلسطين السليبة. إن الهدف الإسرائيلي هو مصر أولاً وأخيراً، ولا يجب أن يغيب هذا الأمر عنا جميعاً شعباً ودولة.

ومن الجدير بالذكر أن إسرائيل تؤكد إصرارها دائماً على تأكيد انفرادها باتخاذ القرارات في علاقاتها بالعرب. فقد اتخذت قرار الانسحاب الأحادي من غزة في 2005 منفردة، كما اتخذت منفردة قرارات العدوان عليها مرات عدة طوال الفترة منذ ذلك الانسحاب الأحادي وحتى العدوان الأخير في 27 ديسمبر 2008. وكذلك تجاهلت قرار مجلس الأمن رقم 1860 الداعي إلى وقف إطلاق النار والانسحاب حتى تحدد هي الانسحاب بقرار منفرد لوقف إطلاق النار قبل يومين فقط من موعد تنصيب الرئيس الأمريكي الجديد أوباما . وهكذا كانت إسرائيل دائماً في حربها المستمرة ضد أهل فلسطين وضغطها المتواصل على كل من مصر والأردن واللتين وقعتا اتفاقيات سلام معها، وذلك حتى تظل دائماً صاحبة اليد العليا في توجيه علاقاتها بتلك الدول.

قضية الأنفـــاق

ولعل استغلال إسرائيل لقضية الأنفاق بين سيناء وقطاع غزة دليل واضح على الأسلوب الإسرائيلي في الضغط والابتزاز لتحقيق مصالحها وأهدافها في المنطقة. وقد استغلت إسرائيل قصة الأنفاق لتبتز مصر من خلال ضغطها على الولايات المتحدة لقطع معونتها العسكرية عنها بدعوى أنها – أي مصر – لا تقوم بعمل حاسم لمنع تهريب الأسلحة من سيناء إلى غزة عبر الأنفاق. وفعلاً استجاب الكونجرس الأمريكي لتلك الضغوط وقرر تجميد مبلغ 100 مليون دولار من المعونة العسكرية لمصر في موازنة 2008 وذلك حتى تقدم وزيرة الخارجية في ذلك الوقت كوندوليزا رايس شهادة تقنع الكونجرس بأن مصر نجحت في وقف التهريب عبر تلك الأنفاق، فضلاً عن شرطين آخرين تستخدمهما واشنطن دائماً للضغط على مصر لتحقيق غايات لها، وهما التقدم في مجال استقلال القضاء ومنع تجاوزات الشرطة ضد المصريين.

ولما رفضت مصر هذا الموقف الأمريكي ووجه الرئيس مبارك تهديداً لوزيرة الخارجية الإسرائيلية تسيبي ليفني واصفاً إياها بأنها قد "تجاوزت الخط الأحمر معه" فقد عادت الولايات المتحدة للإفراج عن تلك المائة مليون دولار بموجب قرار من نائب وزير الدفاع نجروبونتي في 29 فبراير 2008، وذلك بعد حادثة اجتياح آلاف الفلسطينيين من غزة لمعبر رفح ودخولهم إلى مصر. كذلك يبدو أن قرار رفع الحظر عن المائة مليون دولار كان نتيجة وعد مصر بأنها سوف تخصص 25 مليون دولار من المعونة العسكرية الأمريكية لتأمين الحدود مع غزة.

ولعلنا نتوقف قليلاً عند قصة الأنفاق لنحاول تبين أهداف إسرائيل من تكرار إثارتها وهل هي فعلاً سبيل لتهريب الأسلحة إلى حماس في غزة أم أنها تخدم أغراضاً أخرى؟ وقد بدأت إسرائيل في التركيز على قضية الأنفاق منذ انسحابها من غزة في أغسطس 2005 بادعاء أن الأسلحة الثقيلة يتم تهريبها إلى غزة عبر أنفاق سيناء مما يؤدي إلى زيادة القوة العسكرية لحركة حماس التي أحكمت سيطرتها على القطاع في يونيو 2007. وكانت إسرائيل دائماً تردد أن مصر لا تقوم بمراقبة الأنفاق ومنع التهريب

بالجدية المفترضة، وتضيف إسرائيل أن تلك الأنفاق يتم استخدامها لتهريب أسلحة مضادة للدبابات، وصواريخ كاتيوشا، وصواريخ محمولة على الأكتاف مضادة للطائرات وهي من الأسلحة التي استخدمها حزب الله ضد إسرائيل في حرب يوليو 2006.

وتعود قصة الأنفاق إلى عام 1982 حين وافقت مصر على تقسيم مدينة رفح بموجب اتفاقية السلام بينها وبين إسرائيل الموقعة في 1979 وتم بموجب ذلك ضم الجزء الأكبر من رفح والأكثر سكاناً إلى قطاع غزة والتي كانت إسرائيل تحتله في ذلك الوقت، وبقي الجزء الأصغر من رفح وهو ما يسمى الآن رفح المصرية ضمن حدود مصر. وكان شارون نائب رئيس الوزراء ووزير الدفاع الإسرائيلي في ذلك الوقت يطالب بضم كل رفح إلى الجانب الإسرائيلي حتى لا يصبح الجزء المصري منها وسيلة لتسرب الإرهابيين وتهريب الأسلحة إلى غزة كما كان يدعي، وهو المطلب الذي رفضته مصر. وقد أشارت صحيفة نيويورك تايمس في مقال لمراسلها في المنطقة دافيد شيبلر نشر يوم 19 يناير 1982 إلى طلب إسرائيل تعديل الحدود بين مصر وغزة حتى تصبح رفح كلها في قبضة إسرائيل. وفي تقرير أعدته خدمات البحوث لأعضاء ولجان الكونجرس الأمريكي ما يشير إلى أن العائلات الفلسطينية التي انقسمت نتيجة تقسيم رفح هم أول من بدأ حفر الأنفاق كوسيلة لتحقيق التواصل بين فروع العائلات التي تفرقت بين مصر وغزة نتيجة لتقسيم مدينة رفح! ويمضي التقرير في تصوير الموقف أن الأنفاق بدأت تستخدم في تهريب السلع المدعومة من مصر لإعادة بيعها بأسعار أعلى في غزة، وكذلك تهريب الدولارات الأمريكية والسجائر والبريد وقطع غيار السيارات، وكما يقول التقرير فقد كانت المخدرات من بين ما يتم تهريبه.

ويقرر تقرير الكونجرس المنشور في فبراير 2008 أن إسرائيل بدأت تستشعر خطورة الأنفاق في أعقاب الانتفاضة الفلسطينية الأولى عام 1987. ومع بدأ الانتفاضة الثانية في عام 2000 تعاونت

إسرائيل ومصر والسلطة الفلسطينية في تعقب عمليات تهريب الأسلحة إلى غزة. وقبل انسحابها من غزة في 2005 قامت إسرائيل بعمليات عديدة هدفها تدمير الأنفاق لعل أشهرها عملية " قوس قزح" في 2004 والتي استخدمت فيها كاسحات مسلحة من نوع كاتربلر D9 لهدم مئات المنازل التي يعتقد بأن الأنفاق تحتها، وأدى ذلك إلى مصرع عشرات الفلسطينيين المحتجين على هدم بيوتهم.

وقد يكون من المنطقي تصور أن ارتفاع حركة تهريب البضائع عبر أنفاق سيناء كان نتيجة لحظر المعونات الدولية عن السلطة الفلسطينية لسماحها أن تشكل حماس الحكومة بعد فوزها في الانتخابات التشريعية عام 2006، وحلاً لمشكلة الحصار الإسرائيلي الخانق على غزة بعد سيطرة حماس عليها في 2007. واستمرت إسرائيل تكيل الاتهامات إلى مصر بأنها تعلم كل شيء عن تهريب الأسلحة بل وتتعلم من هم المهربين ولا تتخذ الإجراءات الواجبة لوقفهم. وفي ديسمبر 2007 بلغت الحماقة الإسرائيلية ذروتها حين أعلنت وزيرة خارجيتها ليفني في شهادتها أمام إحدى لجان الكنيست أن" فشل مصر في حماية الحدود مع غزة هو مربع ويثير المشاكل ويدمر القدرة على التقدم في عملية السلام". وكما سبق أن أوضحنا نجحت إسرائيل نتيجة حملتها ضد مصر في حفز الكونجرس الأمريكي على تجميد مائة مليون دولار من المعونة العسكرية لعام 2008. وقد أثارت تصريحات وزيرة الخارجية الإسرائيلية وقرار الكونجرس الأمريكي غضب الرئيس مبارك الذي صرح مخاطباً إسرائيل قائلاً" إذا كنتم لا توافقون على طريقتنا في معالجة مسألة تهريب الأسلحة، فأهلاً بكم لأداء العمل بأنفسكم"!!!

واستمر الخلاف المصري الإسرائيلي بشأن الحدود مع غزة، حيث طالبت مصر بتعديل مذكرة التفاهم الموقعة في سبتمبر 2005 لزيادة عدد قوة حرس الحدود المصرية التي قررتها تلك المذكرة وقوامها 750 جندياً مسلحين تسليحاً خفيفاً ومحدوداً. كذلك طلبت مصر حتى تعديل اتفاقية كامب دافيد ذاتها لتيسير

إضافة فرقة أو فرقتين من القوات المصرية على الحدود مع غزة. وكان رد إسرائيل دوماً أنه على مصر أن تحسن استخدام القوة الحالية لحرس الحدود بدلاً من طلب زيادة عددها. ومع ذلك فقد نشرت صحيفة جيروزاليم بوست يوم 31 يناير 2008 أن محادثات نشطة تجري بين مصر وإسرائيل لزيادة عدد قواتها على الحدود مع غزة!

الدور الأمريكي في قصة الأنفاق

وكعادتها في كل ما يتصل بدعم إسرائيل بلا حدود، مارست الولايات المتحدة الأمريكية دورها في تعزيز الموقف الإسرائيلي من قضية الحدود. وفي تقرير نشرته وسائل الإعلام الإسرائيلية، فقد أوفدت أمريكا في نوفمبر 2007 اثنين من مساعدي كوندوليزا رايس لمعاينة منطقة الحدود المصرية مع غزة وتقييم مسألة الأنفاق، وقد جاء في توصياتهما أن على أمريكا أن تزود مصر بوسائل تقنية متقدمة تساعدها في الكشف عن الأنفاق وتدميرها. كما أوصى المندوبان الأمريكيان بتبني فكرة سبق لإسرائيل اقتراحها بأن تقوم مصر بحفر قناة موازية للحدود، وأن يتم بناء عوازل مانعة تصل أساساتها إلى أعماق بعيدة تحت الأرض، وأن تشترك مصر وإسرائيل والولايات المتحدة في تشكيل لجنة للأمن تتعامل مع جميع الأمور المتصلة بقضية التهريب وعبور الإرهابيين للحدود ومراقبة الحدود بشكل عام. ولكن إسرائيل اعترضت على تشكيل تلك اللجنة.

ومرة أخرى توفد الولايات المتحدة الأمريكية فريقاً من مهندسي الجيش الأمريكي إلى مصر في ديسمبر 2007 لتقديم المعونة الفنية والتدريب لمصر. وكانت تصريحات وزيرة الخارجية الأمريكية في ذلك الوقت أنها تعتقد بأن على مصر أن تبذل جهداً أكبر في قضية منع التهريب عبر الأنفاق، وأنه رغم أن الولايات المتحدة استجابت لرغبة مصر الحصول على معونة فنية في هذا الصدد " إلا أن إرادة العمل مطلوبة أيضاً"! وفي هذا الصدد صرح المبعوث الأمريكي إلى رفح عضو مجلس النواب سنيف إسرائيل

[لاحظ الاسم] بأنه مع تزويد مصر بالمعدات التي يستخدمها الجيش الأمريكي، ومع استمرار الدعم الفني الأمريكي، فإن ذلك سوف يكون فارقاً مما يؤدي إلى إغلاق موضوع الأنفاق ويمنع العودة إليه عند نظر المعونات الأمريكية لمصر في الفترة القادمة".

وماذا عن معبر رفح؟

إن معبر رفح هو الوحيد الذي لا تسيطر عليه إسرائيل والذي يعتبر وسيلة أهل غزة الوحيدة للخروج منها والعودة إليها. ومن المعروف أن اتفاقية وقعت بين مصر وإسرائيل في 2005 لتنظيم مراقبة المعبر بعد انسحاب إسرائيل من غزة. وعقب استيلاء حماس على السلطة في غزة، فقد ترددت الأنباء عن تعاون مصر وإسرائيل في غلق المعبر خاصة بعد خطف الجندي الإسرائيلي جلعاد شاليط، ولم يكن المعبر يفتح إلا في حالات استثنائية. وحسب ما جاء في نشرة بعثة الاتحاد الأوروبي للمساعدة في تشغيل معبر رفح والمعروفة باسم EUBAM بتاريخ 15 يونيو 2007 أن المعبر قد تم إغلاقه مؤقتاً بالنظر إلى الحالة السياسية والأمنية في القطاع، وأنه رغم ذلك فإن بعثة المشرفين الأوروبيين سوف تظل في المنطقة حتى تتمكن من إعادة تشغيل المعبر بسرعة حال أن يقرر ذلك. وقد أوضحت إحصائيات تشغيل المعبر بأن أيام التشغيل طوال الفترة من 25 يونيو 2006 حتى 13 يونيو 2007 لم تتجاوز 83 يوماً فقط وأن عدد العابرين كان 165000 شخص.

وقد سمحت مصر بفتح المعبر وعبور 2200 فلسطيني من غزة لأداء فريضة الحج في يناير 2008 مما أثار حفيظة كل من إسرائيل ومحمود عباس رئيس السلطة الفلسطينية مدعياً أن تصرف مصر يضعف موقف السلطة. وكانت مصر بالاتفاق مع إسرائيل قد سمحت في أوائل 2007 بعبور 500 من أنصار فتح للعودة عبر المعبر إلى غزة بعد حصولهم على تدريب في الولايات المتحدة الأمريكية كما يشاع. ثم كان اجتياح ما يزيد عن 200000 فلسطيني للمعبر يوم 23 يناير 2008 بترتيب من حكومة حماس وذلك بعد

أسبوع من حصار إسرائيلي كامل شل الحياة في غزة وحرمها من الكهرباء والوقود والغذاء وكل احتياجات الناس الضرورية.

أسئلة مهمة تبحث عن إجابات

لقد توقف العدوان الإسرائيلي على غزة ظاهرياً بعد أن استمر ثلاثة وعشرين يوماً وأوقع ما يقرب من 1500 شهيد وما يزيد عن 4000 جريح ودمر آلاف المنازل وهدم البنية التحتية وأدى إلى تلويث البيئة بالآثار الناتجة عن غازات انبعثت من قنابل فسفورية وغيرها من متفجرات محرمة دولياً ـ إلا لأغراض التجربة في أهالي غزة ومن على شاكلتهم ـ وتوقعات كثير من الأطباء والمختصين بأن تلك القنابل مخصبة باليورانيوم مما ستظهر آثاره بعد فترات تطول أو تقصر وتؤدي إلى إصابة الآلاف بأمراض سرطانية وأخرى غير معروفة.

إن توقف إطلاق النار لا يمثل حلاً للمشكلة، فما تزال القوات الإسرائيلية مرابطة على الحدود مع غزة، ولم تزل حالة الحصار على غزة كما هي فالمعابر مغلقة والطوق المضروب حول القطاع براً وبحراً وجواً لا يزال كما هو. ولا تزال البوارج الحربية الإسرائيلية تقصف غزة، وحالة النشر ذمر الفلسطيني والانقسام بين الفصائل على حالها. كما أن تجاهل التعامل مع حكومة حماس في غزة لا يزال هو المسيطر على موقف إسرائيل والدول الأوروبية والولايات المتحدة. وحتى مصر التي قدمت مبادرة وقف إطلاق النار وتقوم بدور الوساطة بين حماس وإسرائيل، فإن حصاراً مضروباً حول وفود حماس التي تأتي للقاهرة فلا يلقاها سوى السيد/ عمر سليمان ولا تتاح لهم فرص اللقاء وزير الخارجية أو غيره من المسئولين، ناهيك عن أن يلتقوا بالرئيس.

وبرغم أن قمة الكويت دعت إلى المصالحة بين الفرقاء الفلسطينيين، إلا أن أحداً من أصحاب القمة لم تخطر له دعوة وفد من حماس للالتقاء بأعضاء القمة العربية وبدء مصالحة حقيقية مع وفد السلطة الفلسطينية التي شارك رئيسها في أعمال القمة برغم انتهاء ولايته الشرعية قبل انعقادها بعشرة أيام.

وتثور أسئلة كثيرة تحتاج إلى إجابات:

أولها هل تظل مشكلة معبر رفح هكذا من دون حل وتظل مصر وحدودها مع غزة معرضة للعدوان عليها كما حدث أثناء مجزرة غزة حين كانت الطائرات الإسرائيلية تغير على المنطقة الحدودية مع مصر وتلقي عليها أطنان المقذوفات مما أثر على سلامة كثير من المباني في رفح " المصرية " وأصاب مواطنيها بالذعر واضطر كثير منهم إلى هجر بيوتهم بعيداً عن رفح؟

وهل تظل إسرائيل تصول وتجول في المنطقة كيف تشاء غير عابئة باتفاقات سلام ولا ترتيبات أمنية، وتعطي لنفسها الحق في ضرب الأنفاق أي وقت تريد، أو تعاود العدوان على غزة متى رأت أن هناك ما يهدد أمنها ؟

وهل تبقى القضية الأصلية لفلسطين السليبة منسية وتائهة بين محاولات لتصفيتها سياسياً أو عسكرياً، بينما أصحاب القضية وهم الفلسطينيون وكل العرب لاهون عنها بخلافاتهم وتشرذمهم وتعدد قممهم من الدوحة إلى الكويت مروراً بالرياض؟

وهل تبقى حياة أهل فلسطين والعرب جميعاً معلقة على رضاء سيد البيت الأبيض سواء كان بوش أم أوباما أو غيره ممن سيأتون في مستقبل الأيام؟

وهل يجوز أن تبقى مليارات الدولارات التي وعدتها الحكام العرب لإعادة إعمار غزة معلقة على قرار إسرائيل حول كيف تصل هذه الأموال إلى القطاع؟

وهل يجوز أن تحرم حكومة حماس من إدارة عملية إعادة الإعمار بينما يكون حلف الأطلنطي هو المسيطر عليها ؟

وثمة سؤال أخير، إذا كانت مجرمة الحرب ليفني تعلنها صريحة من بروكسل في لقائها مع وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي يوم الثاني والعشرين من يناير الحالي " أن إسرائيل لن تضع مصيرها في أيدي المصريين أو الأوربيين أو الأمريكيين، فلماذا ترضى مصر أن تضع مصيرها بين أيدي الأوروبيين والأمريكيين والإسرائيليين؟؟؟

نشر هذا المقال يوم 2009/1/23 في صحيفة "الوفد"

ونحن الآن يوم 2024/5/19 وبعد ما يقرب من 226 يوم على

العدوان الصهيوني على غزة وبرفح وكل فلسطين النار تحتية

والحال كما كان منذ 1948 دولة بني صهيون تقتل وتدمر ما شاء لها القتل والتدمير، والسلطة الفلسطينية والقادة العرب والمسلمين يجتمعون حيثما يشاؤون لإصدار بيانات وقرارات لا يهتم بها غيرهم وهم يستعدون لمؤتمر القمة العربية الإسلامية القادم لإصدار بيانات وقرارات جديدة من عينة "السلام الإستراتيجي"!!!!!!!!

ولا حول ولا قوة إلا بالله

محكمة "العدل "الدولية!!!!!!!!!!!!!!!!!!!!